برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-2013/6/6

البرامج القطرية

البند 8 من جدول الأعمال

وثيقة مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا (2013-2018)

للموافقة

تعرض وثيقة مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا وإطار برنامج الأغذية العالمي للنتائج والموارد لرواندا (2013-2018) على المجلس للنظر فيهما والموافقة عليهما. ووثيقة مشروع البرنامج القطري المشترك موحدة بين جميع الصناديق والبرامج، أما أطر النتائج والموارد فهي محددة حسب الوكالات وتعرض على المجالس التنفيذية المعنية للموافقة عليها.

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://executiveboard.wfp.org)

Distribution: GENERAL

WFP/EB.A/2013/8/2

DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1

26 April 2013

ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مديرة المكتب الإقليمي في نيروبي (شرق ووسط أفريقيا): السيدة V. Guarnieri رقم الهاتف: 066513-3286

مدير المكتب القطري في نيروبي (شرق ووسط أفريقيا): السيد A. Balde البريد الإلكتروني: abdoulaye.balde@wfp.org

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645/2558).

مشروع القرار*

يوافق المجلس على البرنامج القطري المشترك لرواندا (2013-2018) (WFP/EB.A/2013/8/2)، وإطار برنامج الأغذية العالمي للنتائج والموارد بتكلفة إجمالية يتحملها **البرنامج** قدرها 31 مليون دولار أمريكي.

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

الأمم المتحدة
DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1

Distr.: General
22 April 2013

Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة
الدورة السنوية 2013
18 – 21 يونيو/حزيران 2013، نيويورك
البند 7 (أ) من جدول الأعمال المؤقت

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
الدورة السنوية 2013
3-14 يونيو/حزيران 2013، نيويورك
البند 6 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) والبند 12 (صندوق الأمم المتحدة للسكان) من جدول الأعمال المؤقت

المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي
الدورة السنوية 2013
3-6 يونيو/حزيران 2013
البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

وثيقة مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا، 2013-2018

المحتويات

أولا- تحليل الحالة 2
ثانيا- التعاون السابق والدروس المستفادة 7
ثالثا- البرنامج المقترح 10
رابعا- إدارة **البرنامج** ورصده وتقييمه 16

المرفقات
الأول- إطار النتائج والموارد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لرواندا 2013-2018 (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1/Add.1)
الثاني- إطار النتائج والموارد لصندوق الأمم المتحدة للسكان لرواندا 2013-2018 (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1/Add.2)
الثالث- إطار النتائج والموارد لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة لرواندا 2013-2018 (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1/Add.3)
الرابع- إطار النتائج والموارد لبرنامج الأغذية العالمي لرواندا 2013-2018 (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1/Add.4)

أولا–تحليل الحالة[1]

1- سرَّعت رواندا ابتداء من عام 2008 تنفيذ رؤية 2020 – التي تهدف إلى الوصول بالبلد إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل بحلول عام 2020 – مع الحفاظ على التزامها القوي بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وواصل البلد ملكيته وقيادته لعمليته الإنمائية بطريقة مبتكرة وملتزمة بصفة خاصة، وسجلت نتائج إنمائية إيجابية للغاية خلال هذه الفترة. وتنعكس هذه النتائج في فعالية المعونة والمستويات العالية من النمو الاقتصادي الشامل والحد من الفقر بشكل كبير وتمكين المرأة والتقدم الملحوظ نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

2- وفي الفترة 2008–2012، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي 7.7 في المائة في المتوسط سنويا، وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد 5.1 في المائة في المتوسط، وكل من المتوسطين أعلى بكثير من متوسطات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. ووصل دخل الفرد إلى 580 دولارا أمريكيا في عام 2012، وهو ثاني أعلى المعدلات في شرق أفريقيا. وحافظت رواندا على نظام حذر لإدارة الاقتصاد الكلي، أبقى التضخم أقل من 10 في المائة وأدى إلى وجود سعر صرف مستقر نسبيا، واستخدمت في الوقت نفسه "نهج المجال المالي" في استراتيجياتها المتعلقة بالنمو والحد من الفقر.

3- وعززت رواندا الإصلاحات الواسعة للاقتصاد الكلي بإدخال تحسينات مستدامة في بيئة الأعمال. وقد انعكست هذه التحسينات في تحسن هائل في ترتيب البلد في تقرير *ممارسة الأعمال التجارية لعام 2012* الصادر عن البنك الدولي،[2] من الترتيب 150 في عام 2008 إلى 45 في عام 2012 – مما جعل من رواندا واحدة من أكثر الاقتصادات إصلاحا في العالم. كما حفزت ثورة متنامية للمشاريع الخاصة في البلد، بما في ذلك في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4- وتمثلت العناصر الأساسية من استراتيجيات الحكومة واسعة النطاق للنمو والحد من الفقر للفترة 2008–2012 في زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق تقديم الخدمات المالية التي تشمل الشرائح الضعيفة من السكان، مع إيلاء الاهتمام الواجب للجوانب الجنسانية. واشتملت عملية زيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة على توحيد الأراضي وتوفير المدخلات وتحسين خدمات الإرشاد وتعزيز تعاونيات المزارعين، مما أدى إلى زيادة كبيرة في إنتاج الأغذية الأساسية ومحاصيل التصدير. وأدى التوسع في الخدمات المالية إلى وصول 72 في المائة من السكان إلى الخدمات المالية الأساسية.

5- وعلى الرغم من النمو الاقتصادي السريع في رواندا خلال السنوات الخمس الماضية، فقد ظلت قاعدتها الإنتاجية ضيقة. وقد هيمنت الزراعة على الهيكل الاقتصادي (32 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011) وقطاع الخدمات (47 في المائة). واستأثر القطاع الصناعي بنسبة 15 في المائة فقط من تكوين الناتج المحلي الإجمالي. واستمرت القدرة التنافسية للصادرات الصناعية تواجه المشاكل بسبب ضيق السوق المحلي، ووضع رواندا كبلد غير ساحلي، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل.

[1] ترد جميع البيانات المذكورة في هذه الوثيقة، ما لم يذكر خلاف ذلك، من الاستقصاء الاقتصادي المتكامل للأسر لعام 2010 والمسح الديمغرافي والصحي لعام 2010.

[2] البنك الدولي. 2011. *ممارسة الأعمال التجارية لعام 2012: ممارسة الأعمال التجارية في عالم أكثر شفافية*. واشنطن العاصمة.

6- وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في الإنتاج الزراعي، خلصت دراسة أجريت في عام 2012[3] إلى أن 21 في المائة من الأسر الرواندية تعاني من انعدام الأمن الغذائي، وتشهد المقاطعة الغربية أعلى المعدلات (42 في المائة). ومعظم الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي هي الأسر المنخفضة الدخل للمزارعين وعمال المزارع والعمال المياومين غير المهرة. ويستأثر المزارعون بنسبة 85 في المائة من السكان، وتزرع 60 في المائة من الأسر الزراعية قطع أرض تقل مساحتها عن هكتار ونصف. وتشكل الأسر الواقعة في أدنى خُمسين من حيث الدخل نسبة 73 في المائة من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في البلد.

7- وظل انتشار التقزم بين الأطفال دون الخامسة مرتفعا إذ يبلغ 44 في المائة، وكانت المعدلات أعلى في المناطق الريفية من المقاطعة الشمالية (60 في المائة). ويرتبط انعدام الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بسوء التغذية المزمن، حيث إن الفقر هو السبب الجذري.[3] وقد سلّمت الحكومة بأهمية التغذية لنمو الأطفال الصغار وجعلت من القضاء على سوء التغذية أولوية وطنية.

8- وبسبب الاعتماد الكبير على الزراعة البعلية، لكل من سبل العيش الريفية والصادرات الرئيسية، فلا تزال ورواندا ضعيفة للغاية أمام تغير المناخ وما يرتبط به من ارتفاع في درجات الحرارة وزيادة الأمطار. ويمكن أن تؤدي الفيضانات والعواصف إلى المزيد من الانهيارات الأرضية، والخسائر في المحاصيل، والمخاطر الصحية والأضرار للبنية التحتية.

9- وتمثل الكثافة السكانية العالية في رواندا – وهي أعلى المعدلات في أفريقيا إذ تبلغ 416 نسمة في الكيلومتر المربع - تحديا كبيرا للتنمية. ويؤدي ارتفاع معدل النمو السكاني البالغ 2.6 في المائة[4] وارتفاع معدل الخصوبة الكلي البالغ 4.6 طفل لكل امرأة إلى تقييد جهود الحد من الفقر. وتستخدم نسبة تقرب من 45 في المائة من المتزوجات فحسب وسائل منع الحمل. وعلاوة على ذلك، تحصل 19 في المائة فقط من النساء اللواتي لا يردن إنجاب طفل آخر أو اللواتي يرغبن في الانتظار قبل الحمل مرة أخرى على وسائل منع الحمل.

10- وثمة تحد إنمائي كبير آخر يواجه البلد هو ارتفاع مستوى البطالة بين الشباب الذي يرتبط بارتفاع معدل النمو السكاني، وزيادة نسبة الشباب في صفوف السكان، وعدم وجود تطابق في المهارات (أي أن المهارات التي لدى الشباب لا تتطابق مع المهارات التي يطلبها السوق)، وتخلف معدل استحداث فرص العمل عن عدد الداخلين الجدد في سوق العمل. والمعدل السنوي الحالي لاستحداث فرص العمل والبالغ 000 105 يقل بكثير عن هدف رؤية 2020 البالغ 000 200. وفي المتوسط، يفتقر40 في المائة من الشباب إلى المهارات المطلوبة للانضمام إلى سوق العمل. وهذا الأمر، إلى جانب التوسع المحدود في فرص العمل، يعني أن أكثر من 42 في المائة من الشباب يعانون من البطالة أو من نقص العمالة في زراعة الكفاف. وهناك سياسات عمالة جيدة، ولكن ينبغي القيام بالمزيد لترجمتها إلى آثار ملموسة.[5]

11- وجعلت الحكومة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية جزءا أساسيا من استراتيجيتها الإنمائية. وقبل ثلاث سنوات من عام 2015، حققت رواندا جميع الأهداف الإنمائية أو هي في طريقها لتحقيقها، باستثناء الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية.

[3] التحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع.
[4] التعداد الوطني للسكان لعام 2012.
[5] الآفاق الاقتصادية لأفريقيا – رواندا. متاح في: http://www.africaneconomicoutlook.org/en/countries/east-africa/rwanda/.

وقد انخفض معدل الفقر بنسبة 12 نقطة مئوية بين 2006/2005 و2011/2010، مما يعني انتشال مليون شخص من براثن الفقر، وسجلت أكبر الانخفاضات في المناطق الريفية. وتحقق هدف المرحلة الأولى من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر المتمثل في خفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 56.9 في المائة في 2006/2005 إلى 46 في المائة في 2013/2012، حيث وصلت نسبة السكان الذي يعيشون تحت خط الفقر في عام 2011 إلى 44.9 في المائة. وعلاوة على ذلك، ارتفع ترتيب رواندا سبعة مراكز بين عامي 2008 و2011 وفقا لمؤشر التنمية البشرية.

12- غير أن معدل الفقر لا يزال مرتفعا، إذ يبلغ حوالي 45 في المائة، وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في سبيل الحد من أوجه عدم المساواة، فإن معامل جيني لا يزال مرتفعا إذ يبلغ 0.49. وتمثل الحماية الاجتماعية جزءا مهما من استراتيجية رواندا للحد من الفقر، حيث تركز أساسا على التحويلات النقدية للأسر الفقيرة للغاية، والأشغال كثيفة العمالة المدفوعة الأجر، وحصول الفقراء الريفين على ائتمان، ولكن تغطيتها محدودة. ومن الأهداف الرئيسية للمرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر توفير تغطية كاملة للمستفيدين المحتملين وتحسين التنفيذ والرصد. ومن حيث حماية الطفل، ستمنح الحكومة الأولوية لتنفيذ استراتيجية شاملة لإصلاح نظام رعاية الأطفال، بدءا بالأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية.

13- وتسير رواندا على الطريق الصحيح لتحقيق وصول الجميع إلى التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، ويبلغ المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس في المرحلة الابتدائية 95.4 في المائة (97 في المائة للفتيات). ومعدل المعلم المؤهل لكل تلميذ في المرحلة الابتدائية قدره 58:1، وتزيد نسبة الحضور عن 90 في المائة. ويحق لجميع الأطفال حتى 12 سنة الحصول على تعليم مجاني، والتعليم إلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 7 سنوات و16 سنة. والتحديات المتبقية هي تدني نوعية التعليم، والتفاوت الكبير بين سكان الحضر والريف وبين الشرائح الخمسية للدخل، وتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقة، وتوفير التعليم القائم على المهارات الذي يتوافق مع متطلبات سوق العمل. وأصبح نماء الطفولة المبكرة أولوية، ومع ذلك فإن 10 في المائة فقط من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 3 و6 سنوات يحصلون على خدمات نماء الطفولة المبكرة.

14- والحصول على الخدمات الصحية الأساسية شبه شامل حيث تتمتع نسبة 91 في المائة من السكان بتغطية التأمين الصحي ورعاية صحية قائمة على المجتمعات المحلية. وتخفض رواندا بصورة مطردة معدل وفيات الأطفال، وحققت أعلى خفض في شرق أفريقيا. وتشير تقديرات الفريق المشترك بين الوكالات المعني بوفيات الأطفال إلى أن وفيات الرضع انخفضت من 86 إلى 38 لكل 000 1 رضيع ووفيات الأطفال من 152 إلى 54 لكل 000 1 طفل بين عامي 2005 و2011. وتزيد تغطية التطعيم عن 95 في المائة للأطفال دون 5 سنوات، وأدخلت لقاحات لفيروس الورم الحُليمي البشري والفيروس التاجي والالتهاب الرئوي خلال الفترة قيد الاستعراض.

15- وانخفض عدد وفيات الأمهات من 750 إلى 487 حالة وفاة لكل 000 100 ولادة حية بين عامي 2005 و2010، لكن لا يزال المعدل مرتفعا، وخاصة بين النساء في الفئة العمرية 15 إلى 24 سنة، اللواتي يتكبدن نسبة 47 في المائة من وفيات الأمهات. ولا تزال الفوارق قائمة في الحصول على الخدمات الصحية بين الأغنياء والفقراء. وتشتمل التحديات الأخرى على النوعية غير المناسبة للخدمات، والتوافر المحدود لخدمات رعاية التوليد في الحالات الطارئة وللأطفال حديثي الولادة، والنقص

في مقدمي الخدمات الصحية أصحاب المهارات، وعدم كفاية المعدات واللوازم الطبية، وبعض الممارسات الثقافية. وبالإضافة إلى ذلك، ما برح انتشار سوء التغذية المزمن مرتفعا بشكل غير مقبول، إذ يبلغ 43 في المائة.

16- وينخفض معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية نسبيا إذ يبلغ 3 في المائة بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 سنة. كما يعتبر مستوى التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرتفعا كثيراً علماً بأن 94 في المائة من البالغين الذي يحتاجون إلى العلاج بمضادات الفيروسات الرجعية يحصلون عليها. على أن هناك اختلافات إقليمية، حيث تصل نسبة انتشار الفيروس إلى 7.1 في المائة في مدينة كيغالي مقارنة بنسبة 2.3 في المائة في المناطق الريفية. ويصل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية إلى أعلى درجاته بين الأشخاص في الفئة العمرية 25 إلى 49 سنة، وتبلغ معدلات الانتشار 6.7 في المائة في الفئة العمرية 40 إلى 44 سنة و51 في المائة بين العاملين في مجال الجنس. كما أن هناك تباينا ملحوظا بين الجنسين، حيث يصل معدل الانتشار بين الرجال في الفئة العمرية 15 إلى 49 سنة إلى 3.7 في المائة وبين النساء من نفس الفئة العمرية إلى 2.2 في المائة. وهناك حاجة إلى سياسة حكومية للتركيز على الفئات الضعيفة وعلى الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل من أجل القضاء على الفيروس.

17- وقد حققت رواندا تقدما ملحوظا في مجال تمكين المرأة. ومن المجالات البارزة في هذا الشأن ارتفاع نسبة تمثيل النساء في البرلمان حيث تصل إلى 56 في المائة. وتبلغ نسبة الفتيات إلى الفتيان في الالتحاق بالمدارس الابتدائية 102 في المائة. ومع ذلك، لا تزال النساء في رواندا يواجهن تحديات: فنسبة الأسر التي تعيش في فقر وتترأسها نساء (47 في المائة) أعلى من تلك التي يترأسها رجال (44.3 في المائة). ومعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة أقل في حالة النساء (60 في المائة) عن الرجال (70 في المائة)، مما يقيد فرص المرأة في الحصول على موارد، وإقامة مشروعات صغيرة وإدارتها، والمشاركة في عمليات صنع القرار في الأسرة. ولا يزال العنف القائم على نوع الجنس والموجه إلى النساء والفتيات مصدر قلق كبير؛ وفي عام 2010، تعرضت ما لا يقل عن 56 في المائة من النساء بين سن 15 و49 سنة للعنف الجسدي أو الجنسي.

18- وحسنت الحكومة قدراتها على إصدار البيانات الإنمائية من خلال التعداد السكاني لعام 2012، والاستقصاءات الصحية والديمغرافية والاستقصاءات الوطنية للأسر. ولا تزال هناك تحديات قائمة تواجه تحليل واستخدام المعلومات لصنع سياسات قائمة على الأدلة وللرصد والتقييم، وخاصة على المستويات اللامركزية.

19- وفي مجال الحوكمة، حققت رواندا تقدما كبيرا في المصالحة الوطنية والقانون والنظام والمساءلة، إلى جانب إعادة بناء وتعزيز القدرات الوطنية لتحقيق الحوكمة الرشيدة من خلال مبادرات محلية مثل محاكم *الغاكاكا*.[6] كما تحقق تقدم ملحوظ في إصلاحات القطاع العام واللامركزية، فضلا عن تدابير مكافحة الفساد. وتأتي رواندا في المرتبة 49 من بين 180 بلدا شملهم استقصاء مؤشر مفاهيم الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، مرتفعة 40 مركزا مقارنة بعام 2009.

[6] محاكم *الغاكاكا* جزء من نظام للعدالة المجتمعية مستلهم من التقاليد ومعمول به في رواندا منذ عام 2001 في أعقاب الإبادة الجماعية الرواندية لعام 1994. وهي جزء من طريقة للعدالة الانتقالية، المصممة لتعزيز الشفاء وتمكين المجتمع من تجاوز الأزمة.

20- وعلى الرغم من المكاسب التي تحققت في مجال الحوكمة الديمقراطية، لا تزال هناك تحديات كبيرة تواجه تعزيز المشاركة الشاملة وتقوية العمليات السياسية من خلال معالجة قضايا المجال السياسي وأوجه الضعف في قدرات المجتمع المدني، والحاجة إلى تسريع الإصلاحات في قطاع وسائل الإعلام. وفي مجال الإدارة العامة، هناك حاجة إلى تحسينات كبيرة في تنسيق السياسات والبرامج المشتركة بين القطاعات، واستخدام أكثر للتخطيط القائم على الأدلة، وسد الفجوات الكبيرة في قدرات الفئات المتوسطة المستوى. وفي مجال سيادة القانون، هناك متسع لمزيد من الإصلاحات القضائية التي ستؤدي إلى تحسين الوصول إلى العدالة، وتخفض عدد القضايا المتراكمة، وتحسن نوعية عمليات المقاضاة. وانخفضت معدلات الجريمة انخفاضا كبيرا، حيث هبطت بنسبة 12 في المائة بين عامي 2011 و2012 فقط. ومع ذلك، يمكن إحراز المزيد من التقدم عن طريق تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الرواندية في مجالي الوقاية والاستجابة ومواصلة توسيع الأنشطة الشُرطية المجتمعية.

21- وللتغلب على هذه التحديات، وبما يتماشى مع رؤية 2020، وضعت الحكومة بطريقة تشاركية استراتيجية شاملة للحد من الفقر وجدول أعمال تحويلي، ترد تفاصيلهما في المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر (2013-2018). وفي سياق هذه الاستراتيجية، تعتزم الحكومة تحويل الاقتصاد القائم على الزراعة على مدى السنوات الخمس المقبلة إلى اقتصاد قائم على المعرفة، يرتكز على نمو اقتصادي سنوي قدره 11.5 في المائة. كما تهدف الحكومة إلى زيادة الإنتاج الصناعي والصادرات منه وتوسيع قطاعي الخدمات والسياحة عن طريق زيادة الاستثمار في هذه المجالات وسد الفجوات في المهارات. ويتمثل عنصر آخر مهم لهذه الاستراتيجية في الاستفادة من زيادة التكامل في جماعة شرق أفريقيا والأسواق الإقليمية والعالمية الأوسع من أجل التغلب على القيود الجدية المتعلقة بصغر حجم السوق في البلد ووضعه غير الساحلي.

22- ويمكن أن يؤدي تعليق الدعم المباشر لميزانية رواندا من قبل الجهات المانحة الرئيسية عقب نتائج تقرير فريق خبراء الأمم المتحدة الصادر في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2012 بشأن العنف المتكرر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى إعاقة تحقيق الأهداف الطموحة الواردة في المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. كما أن استمرار عدم الاستقرار في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يؤدي إلى تدفقات اللاجئين إلى رواندا، مما يضع ضغوطا شديدة على الخدمات الاجتماعية والأمن في المجتمعات المضيفة؛ ومنذ أبريل/نيسان 2012 وصل أكثر من 27 000 وافد جديد إلى رواندا. ومن المأمول أن تكتسب محادثات السلام الإقليمية الجارية زخما، وأن يعززها إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة الموقع في فبراير/شباط 2013، مما يؤدي إلى تخفيف عوامل الخطر الكبيرة المحتملة هذه على جدول أعمال رواندا التحويلي المتوسط الأجل.

ثانيا- التعاون السابق والدروس المستفادة

23- ساهمت الأمم المتحدة في النتائج الإنمائية الإيجابية التي تحققت في رواندا على مدى السنوات الخمس الماضية من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2008-2012، الذي وفر الإطار الاستراتيجي اللازم لدعم مبادرة أمم متحدة واحدة في مجالات التركيز الخاصة بالحوكمة والصحة وفيروس نقص المناعة البشرية والتغذية والسكان والتعليم والبيئة والنمو المستدام والحماية الاجتماعية. وقدمت الأمم المتحدة الدعم في مجالات مشورة السياسات وإعدادها، والتنمية، وبناء القدرات، وإدرار

الأدلة، والابتكارات، والمناصرة. وأولي اهتمام خاص للنهوض بحقوق النساء والأطفال والشباب والفئات الأكثر ضعفا. وعملت الأمم المتحدة أيضا مع المؤسسات اللامركزية والشركاء المنفذين لتحقيق حصائل عملية في بعض المناطق.

24- وساهمت الأمم المتحدة في تسريع وتعميق الديمقراطية عن طريق إنشاء مؤسسات حوكمة مستجيبة أو تعزيزها ودعم البرلمان الوطني والمنتدى الوطني للأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات ووسائل الإعلام لتوسيع نطاق المشاركة. وساهم دعم اللامركزية بدرجة كبيرة في تعزيز هياكل الحوكمة التشاركية على الصعيد المحلي وتحسين نوعية تقديم الخدمات المحلية.

25- وعززت الأمم المتحدة بشكل كبير الوصول إلى العدالة عن طريق دعم إصلاحات قطاع العدالة ووضع نهج على مستوى القطاع بأكمله للعدالة. كما قدمت الأمم المتحدة دعما كبيرا إلى محاكم *الغاكاكا*، التي بتت في ما يزيد عن 1.5 مليون قضية تتعلق بالإبادة الجماعية التي وقعت في عام 1994، وقدمت دروسا مفيدة بالنسبة لبرامج العدالة الانتقالية المستقبلية. وأنشئت مكاتب للوصول إلى العدالة (*Maison d'accès à la justice*) في جميع المناطق وعددها 30 منطقة.

26- وعززت حقوق الإنسان من خلال مناصرة قوية ودعم للحكومة من أجل التصديق على اتفاقيات حقوق الإنسان وتقديم تقارير إلى لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ونُظر في الاستعراض الدوري الشامل لرواند في إطار مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في فبراير/شباط 2011، مما عزز إدماج حقوق الإنسان في الأطر الإنمائية للبلد.

27- وساهمت الأمم المتحدة بشكل ملموس في تحسين السياسات وعمليات صنع القرار القائمة على الأدلة من خلال توفير مساعدة تقنية ومالية كبيرة لإنتاج بيانات إحصائية ديمغرافية واجتماعية مصنفة.[7] وسمحت العملية بتقييم مجالات الحوكمة وتحفيز الحوار وإجراءات الاستجابة من قبل جميع أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة.

28- وساهمت الأمم المتحدة في التقدم الكبير المحرز في مجال تمكين المرأة من خلال تقديم دعم كبير إلى الأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية[8] ومن خلال تعميم المساواة بين الجنسين في المرحلة الأولى من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. وأصبح إلزاميا على جميع الوزارات والمقاطعات والمناطق في رواندا تقديم بيانات الميزانية الخاصة بالشؤون الجنسانية. ووضع إطار للإحصاءات الجنسانية لتوفير المعلومات اللازمة لتحليل السياسات ومناصرتها على الصعيد الوطني. وعززت الأمم المتحدة المراكز الجامعة، التي قدمت خدمات شاملة إلى 714 4 من الناجين من العنف القائم على نوع الجنس، وكانت نسبة 49 في المائة منهم من النساء و46 في المائة من الأطفال و5 في المائة من الرجال.[9] وتوج نموذج المركز الجامع في رواندا باختياره لاستضافة مركز إقليمي للتميز في مجال منع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له.

[7] بما في ذلك "الاستقصاء المتكامل لظروف الأسر المعيشية" والمسح الديمغرافي الصحي والتحليل الشامل للأمن الغذائي وهشاشة الأوضاع والتعداد السكاني.
[8] تتألف آلية التنسيق من مكتب رصد الشؤون الجنسانية ووزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة والمجلس الوطني للمرأة.
[9] تقرير التقييم: مركز *"إيسانج"* الجامع (2012).

29- وكان للأمم المتحدة دور حاسم في تحسين فعالية المعونة لرواندا وتعزيز شراكاتها الإنمائية. وقامت الأمم المتحدة بتحسين آليات التنسيق بين الجهات المانحة، والعمل مع دائرة دليل إجراءات سياسات المعونة، وإنشاء قاعدة بيانات للمساعدة الإنمائية، ونفذت إطار تقييم أداء الجهات المانحة.

30- وساهمت الأمم المتحدة في تعزيز وتنفيذ نهج متعدد القطاعات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه لتحسين التنسيق والبحث. وأعدت خطط استراتيجية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على انتقاله من الأم إلى الطفل، مما وضع رواندا على الطريق السليم لتوفير اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه للجميع، التي وصلت تغطيتها الآن إلى 95 في المائة.

31- ودعمت الأمم المتحدة إعداد خطط استراتيجية لقطاع الصحة وسياسة تنظيم الأسرة وسياسة الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين وسياسة الشباب وسياسة الأمراض والإصابات غير المعدية ضمن غيرها. وساهمت الأمم المتحدة في توسيع تكنولوجيا *RapidSMS* لخفض وفيات الأمهات والأطفال من خلال رصد دورات حياة الأم والوليد.

32- وتم تعزيز نظم الإدارة الصحية بالمناطق لتقديم الخدمات الصحية على نحو فعال على المستويات اللامركزية. ودعمت الأمم المتحدة تنفيذ خطة العمل المشتركة للقضاء على سوء التغذية، إلى جانب خطط المناطق، مما أدى إلى خفض انتشار سوء التغذية الحاد العام إلى النصف ليصل إلى 3 في المائة.

33- وساعدت الأمم المتحدة في نمذجة وتوسيع نطاق معايير المدرسة الصديقة للطفل، التي اعتمدت بوصفها المبادئ التوجيهية الوطنية النوعية للبنية التحتية والمدخلات البرمجية للمدارس. وأيدت الأمم المتحدة التحصيل الدراسي في تقييم المدارس الرواندية لتحسين نوعية التعليم وقياس نتائج التعلم في الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب. وأعدت سياسة نماء الطفولة المبكرة، وقدمت الأمم المتحدة وجبة يومية إلى 000 350 من أطفال المدارس لخفض معدلات التسرب من المدارس وتحسين معدلات الالتحاق بها.

34- وتم توفير الدعم التقني للحكومة لإعداد استراتيجية النمو الأخضر والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ وسياسة واستراتيجية الحد من مخاطر الكوارث، اللتين اعتمدهما مجلس الوزراء في عام 2012. وتسهم الاستراتيجيتان في الحد من أوجه الضعف وزيادة القدرة على الصمود أمام العوامل المناخية.

35- وبمساعدة من الأمم المتحدة، وضعت الحكومة نظاما لتحليل الأمن الغذائي والتغذوي يقوم بإصدار تقرير نصف سنوي عن حالة الأمن الغذائي والتغذوي في البلد، ويوفر معلومات أفضل عن الإنذار المبكر.

36- ومكّن الدعم التقني المقدم من قبل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في التنمية في عام 2009 رواندا من أن تكون أول بلد في حالة توافق مع برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، مما أدى إلى إبرام اتفاق وإعداد خطة استثمار للقطاع الزراعي 2009-2012،[10] أسفرت عن تلقي منحة البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي وقيمتها 50 مليون دولار أمريكي. وأدى تماسك

[10] في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا.

خطة الاستثمار للقطاع الزراعي واستمرار الاستثمار الحكومي في قطاع الزراعة إلى زيادة هائلة في مستويات الإنتاج خلال السنوات الثلاث الماضية.

37- ودعمت مساهمات الأمم المتحدة من خلال وزارة الزراعة والموارد الحيوانية تنمية مهارات المزارعين والحد من خسائر ما بعد الحصاد. وأدى تحسين معلومات السوق وتنمية القدرات التقنية والأدوات لتعاونيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة إلى زيادة مبيعات فائض الإنتاج، مما نتج عنه ارتفاع دخل 000 25 من أسر المزارعين.

الدروس المستفادة المشتركة

38- استعرضت دراستان[11] التقدم في تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2008-2012 والتحديات التي تواجهه، وأكدتا أداء رواندا في التنمية واستخدام المعونة الدولية. وخلصت الدراستان إلى أن توحيد الأداء يؤدي إلى توافق أكبر مع الخطط والأولويات الحكومية وتعزيز التعاون بين الوكالات وزيادة الفعالية. وكان أداء الأمم المتحدة يبشر بالخير في الأيام الأولى من مبادرة توحيد الأداء، ولكنها لم تواكب التغيرات السريعة في البلد.

39- وأوصت الدراستان بأن تحقق الأمم المتحدة توازنا أفضل بين الشمولية والحاجة إلى التركيز وتجنب التجزئة. وأشارتا إلى أن البرامج ينبغي أن تركز على تجربة ابتكارات تشمل عناصر الرصد والتقييم التي توثق النتائج وتعزز التعلم وتسمح بتوسيع النطاق.

40- وأوصي كذلك بأن تركز الأمم المتحدة على إدماج أفضل الممارسات والدروس المستفادة في أماكن أخرى في السياسات والاستراتيجيات والبرامج الوطنية من خلال توفير الخبرة التقنية والبحوث التطبيقية، والمساعدة على وضع السياسات، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية لبناء مؤسسات أفضل.

41- ويتمثل أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تنفيذ إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في أن تكون خطة الأمم المتحدة القادمة للمساعدة الإنمائية أكثر توافقا مع الاستراتيجية الإنمائية للحكومة على النحو المبين في المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، وأن تتجاوز قطاعات الأمم المتحدة المعتادة.

ثالثا–البرنامج المقترح

42- كانت رواندا واحدة من البلدان الثمانية الرائدة في مبادرة توحيد الأداء، التي تهدف إلى تحسين الاتساق والتنسيق والكفاءة والتوافق والفعالية لعمل منظومة الأمم المتحدة في رواندا. ولتعزيز عملية توحيد الأداء، وافقت حكومة رواندا والأمم المتحدة على إعداد خطة موحدة للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تتماشى تماما مع المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر التي أعدتها الحكومة.

[11] التقرير القطري لعام 2010؛ و Paton, W. & Soriano, C. Comparative Advantage and Stakeholder Analysis 2012.

43- وبما يتماشى مع المسائل المحددة في تحليل الأوضاع ومع الأولويات الوطنية الناشئة والمستمرة، واستنادا إلى الدروس المستفادة من دورة البرمجة السابقة، تضم خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ثلاثة مجالات تركيز لمساهمات الأمم المتحدة في جدول أعمال التنمية الوطنية: (1) التحول الاقتصادي الشامل، و(2) الحوكمة الخاضعة للمساءلة، و(3) التنمية البشرية.[12] وتتماشى هذه المجالات مع أولويات المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وهي: النمو الاقتصادي السريع؛ وإنتاجية وعمالة الشباب؛ والتنمية الريفية؛ والحوكمة الخاضعة للمساءلة؛ والمسائل التأسيسية. وحددت مجالات التركيز الثلاثة للأمم للمتحدة من خلال عملية تشاورية شملت الحكومة والشركاء في مجال التنمية ووكالات الأمم المتحدة في رواندا. وعلى وجه الخصوص، ستساهم الأمم المتحدة في إعداد السياسات، وإدارة المعرفة وتنمية القدرات في إطار المجالات ذات الأولوية من المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

مجال النتائج 1: التحول الاقتصادي الشامل

44- إن ركائز دعم الأمم المتحدة لجدول أعمال التحول الاقتصادي في رواندا تتمثل في النمو الاقتصادي المناصر للفقراء والإدماج الاجتماعي والاستدامة البيئية المناصرة للفقراء. ويهدف جدول الأعمال هذا إلى توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، وزيادة استحداث فرص العمل، ورفع الإنتاجية، وتحسين القدرة التنافسية وتعزيز النمو والاستهلاك اللذين يراعيان البيئة. وستساعد الأمم المتحدة الحكومة على بناء قوة عمل أكثر تعليما وأفضل من حيث المهارات، وإدخال تكنولوجيات وابتكارات جديدة، وتوسيع التجارة في الأسواق الوطنية والإقليمية والعالمية. وستستكشف الأمم المتحدة خيارات السياسات للنمو الأخضر المناصر للفقراء لتعزيز التنمية المستدامة.

الحصيلة 1-1: تعزيز النمو والتحول الاقتصادي المناصرين للفقراء من أجل التنمية الاقتصادية الشاملة.

45- ستعزز الأمم المتحدة القدرات في الوزارات ذات الصلة وتحسن القدرات الوطنية لصياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى زيادة الفرص الاقتصادية والسوقية، وتعزيز التكامل الإقليمي والتجارة الدولية، وخاصة في جماعة شرق أفريقيا. وستقدم الأمم المتحدة دعما مدفوعا بالطلب لصياغة السياسات والخبرات المتخصصة، وتعزيز التبادل بين بلدان الجنوب، وتوفير الدعم المباشر لزيادة القدرات، وتيسير التعلم واعتماد التقنيات والمبادرات من مختلف أنحاء المنطقة والقارة.

46- وستعزز الأمم المتحدة استراتيجيات النمو المناصر للفقراء من خلال دعم تعزيز بحوث السياسات وتحليلها والرصد والتقييم والاتصالات ومشاركة المجتمع المدني. وستدعم الأمم المتحدة العمل التحليلي الحكومي وبحوث السياسات بشأن قضايا الاقتصاد الكلي، مما يؤدي إلى مواصلة تعزيز تحقيق رؤية 2020، وتحقيق ما يتبقى من الأهداف الإنمائية للألفية والتقدم نحو جدول أعمال ما بعد عام 2015.

47- وستدعم الأمم المتحدة قدرات المؤسسات الوطنية والمحلية من أجل المشاركة في التنسيق المتعدد القطاعات في مجالات السياسات وإدارة الأداء القائم على النتائج والبحوث وإدرار واستخدام البيانات التي تسهم في صياغة السياسات والبرامج القائمة

[12] هذه المجالات تتطابق مع برنامج عمل اسطنبول لأقل البلدان نموا للعقد 2011-2020 (2011) والوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +20.

على الأدلة على جميع المستويات. كما ستقدم الأمم المتحدة الدعم لوضع وإدارة نظام للرصد والتقييم قائم على النتائج للمرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر.

48- وستقدم الأمم المتحدة مساعدة مالية وتقنية لتنفيذ استراتيجية الحكومة للنمو الأخضر والقدرة على الصمود أما تغير المناخ. ومن شأن استغلال فرص الاقتصاد الأخضر، وخاصة في مجال إدارة الموارد الطبيعية، أن يقلل التكاليف.

49- وبما يتماشى مع جدول أعمال منتدى بوسان، فإن الأمم المتحدة ستدعم إطار المساءلة المتبادلة على الصعيد القطري من أجل فعالية التنمية من خلال العمل مع الشركاء في التنمية وتعزيز الحوار بين الحكومة والشركاء في التنمية. وسيتواصل تحسين نظام إدارة معلومات المعونة لتعزيز شفافية المعونة وفعاليتها وتنسيقها.

الحصيلة 1-2: استفادة الروانديين، وخاصة الشباب والنساء، من تنمية المهارات وفرص العمل اللائق في كل من المناطق الحضرية والريفية.

50- ستدعم الأمم المتحدة إعداد برنامج متكامل للعمالة الوطنية وتعزيز القدرات الوطنية من أجل تعميم عمالة الشباب في السياسات الوطنية والقطاعية. ولمعالجة عدم التوافق بين مهارات الشباب ومتطلبات السوق واحتياجات فئة الشباب المتنامية بسرعة بين السكان، سيكون التركيز على بناء مهارات الشباب والكفاءات المطلوبة للتوظيف؛ واستحداث فرص العمل؛ وتنمية المشروعات الصغيرة. كما ستدعم الأمم المتحدة برنامج الحكومة لتعزيز العمالة الذي ينسق السياسات ويحفز نمو الوظائف خارج المزارع، وستُعزز قدرات المؤسسات الوطنية لتنمية الأعمال لتوفير المهارات التي يحركها السوق وبرامج تعزيز الاستثمار.

51- ولتعزيز الأنشطة المدرة للدخل واستحداث فرص العمل، ستقوم الأمم المتحدة بتيسير حصول المجموعات الضعيفة من النساء والشباب على التمويل. وسيعالَج الاستخدام المحدود للخدمات المالية من خلال التدريب في مجال محو الأمية المالية وبناء القدرات لأصحاب المشروعات. وسيتم استهداف التعاونيات والأفراد الذين لا يحصلون على خدمات مصرفية لزيادة فرص حصولهم على التعليم في المسائل المالية وإقامة المشروعات.

الحصيلة 1-3: تمكُّن الروانديين من الارتباط بسلسلة القيمة الزراعية المحسنة والوصول بدرجة أكبر إلى الأسواق الدولية والإقليمية والمحلية والاستفادة من ذلك.

52- ستسهم الأمم المتحدة في تعزيز التنمية المنصفة من خلال زيادة قدرات تعاونيات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة عن طريق توفير التدريب التقني والتدريب في مجال المتابعة والبنية التحتية. وستدعم الأمم المتحدة تنمية قدرات الموظفين لتقديم خدمات الترويج، وإنشاء نظام استلام للمستودعات، وذلك بهدف تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية. وسيتم توفير الدعم لتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في القطاع الزراعي في إطار الخطة الاستراتيجية لتحويل الزراعة في رواندا.

53- وستساعد الأمم المتحدة في بناء القدرات المؤسسية لمنظمات المزارعين لجعلها مستدامة اقتصاديا وتنمية إدارة الحوكمة وهياكل رأس المال فيها لتكون المصارف على استعداد لتقديم رأس المال العامل والاستثمارات المالية.

الحصيلة 1-4: تحسين إدارة الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والطاقة والبيئة، مع زيادة استخدام الطاقة المتجددة النظيفة وتعزيز القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.

54- سيتم تعزيز قدرات الحكومة لتنفيذ سياسة على نطاق القطاع بأكمله لإدارة الموارد الطبيعية (وخاصة الأراضي والمياه والمعادن)، والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، وهي ركائز استراتيجية رواندا للنمو الأخضر والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ. وسيتم توسيع نطاق مبادرة الفقر والبيئة لتعزيز الروابط بين برامج الحد من الفقر وبرامج البيئة. وسيتم توفير الدعم لتعزيز تنسيق السياسات عبر القطاعات، وإدخال السياسة البيئية المناصرة للفقراء في عمليات الميزانية، وتفعيل الصندوق الوطني للمناخ والبيئة وصندوق البيئة وتغير المناخ، اللذين يمولان الموارد الطبيعية والإدارة البيئية.

55- وستدعم الأمم المتحدة الحكومة لتبديد الشواغل البيئية والتكيف مع تغير المناخ في برامجها وخططها، بما في ذلك من خلال زيادة الإنتاج واستخدام الطاقة المتجددة. وسيتم تناول تدهور البيئة والأراضي عبر مشاريع الزراعة الحراجية، وإقامة المصاطب، وجمع مياه الفيضانات والري، وهي استراتيجيات طويلة الأجل وفعالة للتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، ومفيدة بصفة خاصة للأكثر فقرا، وأشد شرائح المجتمع ضعفا.

56- وستساعد الأمم المتحدة الحكومة على تعميم مسائل تغير المناخ، والبيئة، ومخاطر الكوارث في خطط التنمية الوطنية وفي المقاطعات وإنشاء منصة وطنية للحد من مخاطر الكوارث بما يتماشى مع إطار عمل هيوغو والسياسة الوطنية. وسيتم تعزيز المؤسسات الوطنية لإدارة الكوارث في مجالات نظم الإنذار المبكر وتحديد المخاطر وتقييمها ورسم خرائطها.

مجال النتائج 2: الحوكمة الخاضعة للمساءلة

57- ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة لتعزيز عمليات الحوكمة الرشيدة وتوسيع نطاقها. وسيترتب على ذلك توفير الدعم من أجل إقامة السلام وتعزيز مؤسسات الحوكمة الديمقراطية لحفز حكومة فعالة وخاضعة للمساءلة وشفافة تعمل على إرساء مجتمع سلمي وعادل ومنصف. وسيتم التشديد على حماية وتعزيز حقوق الإنسان والقضاء على جميع أشكال العنف. وتعتبر الدورة الانتخابية، والعدالة، والمصالحة، وعملية إصلاح قطاع النظام والقانون، والاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة نقاط الدخول للأمم المتحدة لتعميق الديمقراطية وتعزيز سيادة القانون وتعزيز احترام حقوق الإنسان.

الحصيلة 2-1: تحسين المساءلة ومشاركة المواطنين في التنمية المستدامة وعمليات صنع القرار على جميع المستويات.

58- ستساهم الأمم المتحدة في تعميق الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، وتوسيع المجال السياسي، وتحسين مشاركة المواطنين والمساءلة. وسيتم توفير الدعم لوضع وتعزيز الأطر المؤسسية ومنظمات المجتمع المدني التي تعزز المشاركة الشاملة والعادلة والتي تحركها المجتمعات في عمليات التنمية. وسيتم التشديد على تعزيز قدرات المؤسسات مثل مجلس الحوكمة الرواندي لدعم إصلاحات الحوكمة الديمقراطية في القطاعات التشريعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام.

59- واستنادا إلى عقود أداء *إيميهيغو*[13] والتدابير الرامية إلى زيادة المساءلة، ستدعم الأمم المتحدة تدخلات لتحقيق أقصى قدر من المشاركة والشمولية في صنع القرار على جميع المستويات. وسيركز الدعم على زيادة مدخلات المواطنين وملكيتهم في مداولات التشريعات والسياسات والتخطيط والميزنة.

60- وستعزز الأمم المتحدة قدرات كل من اللجنة الوطنية للانتخابات لأداء ولايتها الدستورية المتمثلة في إجراء الانتخابات وإدارتها، والأحزاب السياسية للانخراط في حوار بناء والمشاركة في العمليات السياسية، والمجتمع المدني ووسائل الإعلام للمساعدة في ترسيخ المكاسب الناتجة عن الحوكمة الرشيدة.

61- وسيتم تعزيز الأطر المؤسسية والتشريعية لتقوية الدور الرقابي لوسائل الإعلام والمجتمع المدني فيما يتعلق بالتخطيط الوطني ووضع الميزانية وتنفيذ البرامج.

الحصيلة 2-2: تعزيز حقوق الإنسان والعدالة والمساواة بين الجنسين على جميع المستويات.

62- ستدعم الأمم المتحدة تعزيز سيادة القانون من خلال وضع برنامج شامل بشأن الوصول إلى العدالة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى. وستكون المبادرات جزءا من خطة قطاع العدالة، وستستجيب للاحتياجات الفورية، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لتوفير المساعدة القانونية وتعزيز الآليات القائمة لتسوية النزاعات مثل الوصول إلى مكاتب العدالة، ولجان *أبونزي*[14] للوساطة، والمحاكم. وستستكمل الأمم المتحدة تجربة *الغاكاكا* الناجحة بدعم من الدائرة الخاصة المنشأة لمحاكمة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية.

63- وستقدم الأمم المتحدة المشورة والدعم في مجال السياسات لبناء قدرات أصحاب المصلحة الوطنيين لتنفيذ ورصد التزامات رواندا الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، وغيرها من الالتزامات بتقديم تقارير بموجب هيئات المعاهدات الأخرى. وستدعم الأمم المتحدة أيضا تمكين المجتمع المدني لمناصرة حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية المتخصصة والمبادرات الشعبية. وستولي هذه التدابير اهتماما خاصا لتعزيز حقوق الأطفال والنساء والفئات الأكثر ضعفا.

64- وستدعم الأمم المتحدة السلام والمصالحة من خلال تعزيز قدرات منع الجريمة والاستجابة لها، وخاصة على مستوى المجتمعات. وستواصل الأمم المتحدة تعزيز بناء السلام والوحدة الوطنية والمصالحة من خلال الحوار المجتمعي والمنتجات المعرفية مثل مقياس المصالحة في رواندا.

65- وستعزز الأمم المتحدة قدرات الأجهزة الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية لتنفيذ الإطار الإنمائي المؤسسي والخطة الاستراتيجية، وإنشاء آلية للتنسيق. وستقدم الأمم المتحدة مساعدة لتطوير وتنفيذ نظام معلومات لإدارة الشؤون الجنسانية.

[13] *إيميهيغو* نهج للأداء يستند إلى الثقافة التقليدية. ويستخدم لترتيب الأولويات المحلية والأهداف السنوية ويحدد استراتيجيات لتحقيقها.
[14] *أبونزي*، شأنها شأن *الغاكاكا*، مستلهمة من نظام تسوية النزاعات التقليدي الرواندي.

مجال النتائج 3: التنمية البشرية

66- ستعمل الأمم المتحدة مع الحكومة لتحسين الصحة والحالة التغذوية ونتائج التعلم (القراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية) لجميع الروانديين، وخاصة الأكثر ضعفا، في سياق الجهود المبذولة لتسريع التنمية البشرية. وستدعم الأمم المتحدة الحكومة لتوسيع الحماية الاجتماعية وتمكين المرأة والفتيات، اعترافا بأهمية التنمية البشرية في النمو الاقتصادي المستدام والتحول.

الحصيلة 3-1: حصول جميع الروانديين من الأطفال والشباب والأسر، ولاسيما أشدهم ضعفا، على خدمات عالية الجودة في مجالات نماء الطفولة المبكرة والتغذية والتعليم والحماية.

67- ستستخدم الأمم المتحدة نهجا شموليا يستند إلى استراتيجيات متعددة القطاعات لتحسين رفاه ونماء الأطفال والأسر وتنميتهم. وسيتم التركيز على تصميم استراتيجيات للحد من سوء تغذية ووفيات الأم والطفل؛ ونمذجة وتكرار خدمات التنمية المتكاملة للطفولة المبكرة؛ وإعداد سياسات ومناهج وتعزيز القدرات في قطاع التعليم لتقديم تعليم أساسي جيد شامل، بما في ذلك التثقيف الجنسي، ووضع نظم رعاية بديلة وحماية قوية للفئات الضعيفة من النساء والأطفال والشباب.

68- وستجري الأمم المتحدة بحوثا تشغيلية وتولد أدلة في مجال نماء الطفولة المبكرة، والتغذية المدرسية المنتجة محليا، والقضاء على سوء التغذية المزمن وتحسين الصحة الإنجابية. وستشمل التدخلات نظاما قويا وصارما للرصد والتقييم يستند إلى قاعدة من الأدلة ليستخدمه صناع القرار بالحكومة في تصميم البرامج والسياسات وصياغتها. وستقدم الأمم المتحدة مساعدة تقنية لإعداد برامج وطنية وتوسيع نطاقها.

الحصيلة 3-2: إتاحة الخدمات الصحية التثقيفية والوقائية والعلاجية والتأهيلية العالية الجودة لجميع سكان رواندا واستفادتهم منها بطريقة افضل وعلى نحو منصف.

69- ستدعم الأمم المتحدة تحسين تقديم الخدمات المتعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي عالية الجودة من خلال تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية من أجل الحوكمة الصحية، والتمويل، ووضع السياسات، وتقديم الخدمات، والرصد والتقييم، وإدارة إمدادات الأدوية ومخزوناتها، ونظم المعلومات الصحية. وستساعد الأمم المتحدة على توفير خدمات متكاملة عالية الجودة في مجالات الصحة، والصحة الجنسية والإنجابية، والتثقيف الجنسي، وتنظيم الأسرة. وستعزز الأمم المتحدة قدرات المجتمعات للوصول إلى خدمات عالية الجودة متعلقة بالصحة والمياه والصرف الصحي؛ وتحقيق تغيير في السلوك من خلال برنامج تعزيز النظافة العامة؛ وتحسين المياه والصرف الصحي في المجتمعات والمدارس والمراكز الصحية.

70- وستحسن الأمم المتحدة نوعية تدابير الوقاية والعلاج والرعاية والدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، وخدمات الصحة الإنجابية، وذلك في صفوف الحوامل والأطفال والشباب والفئات الأخرى. وستصمم التدخلات للنهوض بخدمات رعاية التوليد في الحالات الطارئة والحد من حالات الحمل في سن المراهقة لخفض وفيات الأمهات.

الحصيلة 3-3: الحد من تعرض الفئات الضعيفة لمخاطر فقدان سبل العيش وعدم المساواة والفقر المدقع.

71- ستدعم الأمم المتحدة الحكومة لتعزيز قدرات المؤسسات الوطنية ودون الوطنية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والضعف، وذلك بهدف تحسين الاستهداف وتقديم خدمات الحماية الاجتماعية المنصفة والشاملة ورصدها وتقييمها. وستدعم الأمم المتحدة توسيع نطاق نهج المركز الجامع لمنع العنف القائم على نوع الجنس والعنف ضد الأطفال والاستجابة لهما.

72- وستدعم الأمم المتحدة قطاع الحماية الاجتماعية لوضع نظام متكامل. وستجري نمذجة برامج حماية اجتماعية استنادا إلى عمليات تحليل سبل العيش والتخطيط التشاركي وتحديد الأولويات التي تقودها المجتمعات. وستشتمل النماذج على عنصر قوي للرصد والتقييم لتغذية عملية صياغة البرامج والسياسات. وستقدم مساعدة تقنية لإعداد برامج وطنية للحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها وتنفيذ إصلاح شامل لنظام رعاية الأطفال.

الحصيلة 3-4: تخفيض الأثر السلبي على السكان المتضررين من الأزمات الإنسانية وتحسين إنعاشهم.

73- ستساعد الأمم المتحدة على تنمية القدرات الوطنية للتأهب لحالات الطوارئ والتخطيط الاحترازي والاستجابة على جميع المستويات من خلال البحث والتقييم، والتقييم الشامل للمخاطر، وصياغة السياسات والاستراتيجيات. وستوفر الدعم للنهوض بحماية اللاجئين وغيرهم من السكان المتضررين، وخاصة الأطفال والمراهقين والنساء واعتمادهم على الذات. وستدعم الأمم المتحدة أيضا تحسين فرص الحصول على الحقوق والوصول إلى العدالة والرعاية الصحية والتعليم للاجئين والفئات الضعيفة لتعزيز إمكاناتهم البشرية.

رابعا-إدارة البرنامج ورصدها وتقييمها

74- خلال دورة برنامج خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية 2013-2018، ستعزز الأمم المتحدة ممارسات إدارة البرامج التي وضعت في إطار الدورة السابقة لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وسيقوم هيكل الحوكمة "توحيد الأداء"، الذي يتألف من اللجنة التوجيهية لمبادرة أمم متحدة واحدة والفريق القطري للأمم المتحدة وأفرقة النتائج الإنمائية ولجنة تخطيط البرامج ورقابتها، بتوفير القيادة والرقابة بشكل مستمر لتنفيذ برنامج خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وهذا البرنامج القطري المشترك.

75- وستُعالج مسألة إدارة المخاطر من خلال الإجراءات الواردة في الأسلوب المنسق لنهج التحويلات النقدية، بما في ذلك التقييم الكلي للنظام العام للإدارة في رواندا والتقييمات الدقيقة للشركاء المنفذين. وستكون الطريقة المفضلة هي التنفيذ الوطني مع خدمات دعم، وستستخدم طرائق أخرى مثل التنفيذ المباشر بالاتفاق مع الحكومة.

76- وتلتزم الأمم المتحدة في رواندا بتعزيز الإدارة من أجل تحقيق النتائج، وستستخدم التقييمات بشكل أكبر لقياس أثر برامج الدعم. وسيتم رصد نتائج برنامج خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية من خلال آليات الاستعراض المشترك، بما في ذلك عملية

استعراض سنوية شاملة مع الحكومة والشركاء في التنمية. وستعمل مجموعات النتائج الإنمائية بمثابة الآلية التشغيلية للتنفيذ من أجل التنسيق والإدارة والرصد والإبلاغ عن النتائج في كل مجال للنتائج باستخدام منصة رصد معلومات التنمية.

77- وستُجرى تقييمات منتصف المدة ونهاية المدة لخطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لتقدير مساهمات الأمم المتحدة في المرحلة الثانية من استراتيجية التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويرد تفصيل لخطة الرصد والتقييم في مرفق بخطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

78- وستعزز الأمم المتحدة قدرتها على تسليم البرنامج القطري المشترك، وإسداء المشورة في مجال السياسات، والمشاركة بنشاط في قطاع الأفرقة العاملة، وتطوير برامج رئيسية مشتركة لدعم الأولويات الوطنية. وستضمن الوكالات استخدام مواردها التقنية ومزاياها النسبية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك ما تمتلكه الوكالات غير المقيمة، على نحو فعال لتدعيم القدرات. وبغية تعزيز التسليم، ستُقوَّى الشراكات الاستراتيجية مع الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف، وكذلك مع الشركاء غير التقليديين ومؤسسات القطاع الخاص.

79- وتمثل الموارد المدرجة في أطر النتائج والموارد الواردة في المرفقات جزءا من إطار ميزانية خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وستُلتمس موارد أخرى كجزء من استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد ترتكز على حصائل ونواتج خطة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.